

جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي وعلاقتها بإدارة الأرباح في  
الشركات السعودية

**Social Accounting Disclosure Aspects and Their  
Relationship with Earnings Management of Saudi  
Companies**

د. خالد سعيد بركات  
استاذ المحاسبة المساعد  
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

٢٠١٨م

## ملخص

هدفت الدراسة الى استكشاف العلاقة بين وفاء الشركات السعودية بمسئوليتها الاجتماعية واداراتها للأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وذلك باستخدام بدلين اساسيين ينوبان عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية توفرهما جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي هما: (١) مستوى الافصاح الاجتماعي، (٢) نمط الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله. لتحقيق هذا الهدف استند بشكل اساسي على نظرية الاشارة في المفاضلة بين هذين البديلين، كما تم اختبار فرضيتين بحثيتين لاستكشاف اثرهما على نتائج العلاقة المعنية في ظل وجود تسعة متغيرات ضابطة، وقد توصل البحث إلى النتائج التالية: (١) استناداً الى نظرية الاشارة يعد نمط الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله اكثر قدرة من مستوى الافصاح الاجتماعي على التعبير عن وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية، (٢) وان هناك علاقة سلبية بين ادارة الارباح بالشركات السعودية ووفائها بمسئوليتها الاجتماعية معبراً عنها بمستوى الافصاح الاجتماعي بما يدعم الفرضية الاخلاقية للإدارة، (٣) وان هذه العلاقة تكون ايجابية اذا تم التعبير عن وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية بنمط الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله، وهو ما يدعم الفرضية الانتهازية للإدارة، (٤) وان المتغيرات التي تنوب عن وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية يكون لها تأثير بالغ على نتائج علاقتها بإدارة الارباح.

إن النتائج التي توصل اليها البحث الحالي تسهم في تفسير جانب من اسباب تباين نتائج الدراسات السابقة التي اختبرت هذه العلاقة، كما تشير الى اهمية عدم التعويل على مستوى الافصاح الاجتماعي وحده في الحكم على درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية، وانه ينبغي اخذ جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي الاخرى (وهي نمط الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله) في الاعتبار عند الحكم عليها.

الكلمات الدالة: الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة، ادارة الارباح، نظرية الاشارة، مستوى الافصاح الاجتماعي، نمط الافصاح الاجتماعي، درجة شمول الافصاح الاجتماعي.

### **Abstract**

**The purpose of this study is to explore the relationship between CSR engagement of Saudi companies and earnings management through discretionary accruals, using two basic alternatives of CSR engagement proxies established by social accounting disclosure aspects namely:1) social disclosure level, 2) social disclosure pattern and disclosure coverage . To achieve this purpose Signaling Theory is used for the differentiation between these two proxies, where two research hypotheses are tested for exploring their effects on respective relationship results. Nine control variables are included in the test models. This study reached the following results: 1) based on Signaling theory, social disclosure pattern and coverage are more capable than social disclosure level in expressing CSR engagement, 2) a negative relationship between Saudi companies earnings management and CSR engagement expressed in the level of disclosure which supports the ethical management hypothesis, 3) that this relationship is positive if the social disclosure pattern and coverage are used to express CSR engagement, which supports the opportunistic management hypothesis, and 4) The proxies of CSR engagement have a profound effect on the outcome of their relationship to earnings management. The current research findings contribute to the explanation of reasons for differing results of earlier studies that tested this relationship, as well as the importance of not relying on the social disclosure level alone in judging the degree of CSR engagement, and must be taken other aspects of social accounting disclosure (social disclosure pattern and coverage) into account when judging the relationship between earnings management and CSR engagement.**

**Key words: CSR disclosure, Earnings management, Signaling Theory, Social disclosure level, Social disclosure pattern, Social disclosure coverage .**

## القسم الاول

### القسم الاول: الاطار العام للدراسة

١/١ - مشكلة البحث:

اهتم البحث المحاسبي الايجابي في جانب منه بدراسة العلاقة بين درجة الوفاء بالمسئولية الاجتماعية للشركة (CSR) Corporate Social Responsibility وادارتها للأرباح Earning Management، حيث تم بصفة عامة اختبار فرضيتين متنافستين Two Competing Hypotheses، الاولى تختبر مدى تواجد السلوك الاخلاقي عند وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، ففي ظل تواجد هذا السلوك تتضاءل ممارسات ادارة الارباح مع زيادة درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، مما يعني وجود علاقة عكسية بينهما، اما الفرضية الثانية فتختبر مدى تواجد السلوك الانتهازي لدى الادارة عند وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، ففي ظل تواجد هذا السلوك وبلاستناد الى نظرية الوكالة Agency Theory تتزايد ممارسات ادارة الارباح مع زيادة درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، مما يعني وجود علاقة طردية بينهما. هذا وباختبار هاتين الفرضيتين في بيانات مختلفة جاءت النتائج متباينة الى حد كبير، فقد وجدت بعض الدراسات علاقة عكسية بما يدعم السلوك الاخلاقي للإدارة، بينما وجدت دراسات اخرى علاقة طردية بما يدعم السلوك الانتهازي للإدارة، اما البعض الثالث من الدراسات فلم يجد اي علاقة على الاطلاق ومن ثم لا يدعم تواجد اي من السلوكين ( Chih et al., 2008; Hong & Andersen, 2011; Kim et al., 2012; Scholtens & Kang, 2013; Yip,et al., 2011; Litt et al., 2014).

وما يود الباحث لفت الانتباه اليه هو أن الدراسات التي تمت في هذا الجانب اقتصرت في التعبير عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية على جانب واحد فقط من جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي وهو مستوى الافصاح عن ممارسات المسئولية الاجتماعية للشركة، وذلك على اعتبار انه يكفي لينوب عنها Proxy، ولم تلتفت للجوانب الاخرى بهذا الافصاح ودورها في التعبير أو الانابة عنها، وهي نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي (نقدي ، كمي، وصفي)، ودرجة

شموله لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأساسية ( بعد العاملين، بعد العملاء، بعد خدمة المجتمع، البعد البيئي) والتي تعكس درجة تغطية هذه الممارسات لاحتياجات قطاعات عريضة من اصحاب المصالح الاساسيين Key Stakeholders، ووفقا لنظرية الاشارة Signaling Theory وكما سيتضح فيما بعد فان جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي التي تم اغفالها ( وعلى خلاف الجانب الذي تم التركيز عليه) تستطيع ان تعكس مدى قوة أو ضعف الممارسات الاجتماعية للمنشأة، ومن ثم يمكنها أن تنقل للسوق رسالة أكثر مصداقية عن درجة وفائها بمسئوليتها الاجتماعية، وبحيث يصعب على المنشآت المنافسة تقليدها، وعلى ذات المنشأة تزييفها أو حتى تجميلها، ومن ثم يمكنها أن تنوب بشكل افضل عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية عند دراسة علاقتها بإدارة الارباح، وهو ما يعني أن هناك حاجة لاستكشاف العلاقة بينها وبين ادارة الارباح، وتحديد موقعها بالمقارنة بنتائج الدراسات السابقة ومدى صمود تلك النتائج Robustness، وذلك باعتبارها متغيرات جديدة تنوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية Proxies بدلا من مستوى الافصاح الاجتماعي كمتغير ينوب عنها .

تأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث الحالي في عدة اسئلة بحثية على النحو التالي:

- أي من جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي (مستوى الافصاح الاجتماعي، ونمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي، ودرجة شموله) يمكنها ان تنوب بشكل افضل عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية.
- ما هي العلاقة بين درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية واداراتها للأرباح في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، والتي توفرها جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي ؟

- وهل لإحلال نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله محل مستوى الإفصاح الاجتماعي للتعبير عن وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية اثر على نتائج علاقتها بإدارة الأرباح؟

هذا وسوف يتم قياس مستوى ادارة الأرباح بشركات العينة بمقدار الاستحقاقات الاختيارية المطلقة Absolute Discretionary Accruals، من ناحية اخرى حتى يكون لنتائج هذا البحث فائدة مباشرة للدول النامية بصفة عامة والبلدان العربية على وجه الخصوص، فإنه سيتم اجراء الدراسة الاختبارية على أحد الاسواق العربية وهو السوق السعودي، وقد تم اختيار السوق السعودي باعتباره واحدا من اكبر اسواق المنطقة العربية، بالإضافة الى توافر البيانات التفصيلية اللازمة لإتمام الدراسة حيث تتيح هيئة سوق المال السعودية عبر موقعها الالكتروني تداول التقارير المالية التفصيلية لكافة الشركات السعودية المدرجة بما فيها تقارير مجلس الادارة.

٢/١ - هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى استكشاف العلاقة بين درجة وفاء الشركات السعودية غير المالية بمسئوليتها الاجتماعية وادارتها للأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، وذلك في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، وبحث مدى توافق النتائج او تضاربها.

٣/١ - أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث مما يلي:

- أنه يحاول عملياً استكشاف العلاقة بين جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي للشركات وادارتها للأرباح في اقتصاد محدد، وهو في حدود علم الباحث ما لم يتطرق له البحث المحاسبي الايجابي في هذا المجال.

- انه يوفر منهجية يمكن تبنيها من قبل دراسات اخرى تتولى تحليل الافصاح المحاسبي الاجتماعي الى جوانبه الثلاثة الأساسية (مستوى، ونمط الافصاح الاجتماعي، ودرجة شموله) وبحث علاقة هذه الجوانب آنياً بظواهر محددة.
- يستفيد هذا البحث من المعلومات التي يتيحها الافصاح المحاسبي الاجتماعي في تطوير متغيرات تنوب بشكل اكثر احكاماً عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية، وهو ما يتوقع ان يكون له تأثير ملموس على نتائج البحث المحاسبي المعني بالمسئولية الاجتماعية للشركات بصفة عامة.
- يلقي البحث الضوء على جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي التي تعكس قوة أو ضعف ممارسات المسئولية الاجتماعية، وكذلك التي يصعب أو يسهل على المنشآت المنافسة تقليدها وعلى المنشأة المفصحة ذاتها تزييفها أو تجميلها، واثر ذلك على الرسائل التي ينقلها هذا الافصاح للسوق بما فيه من أصحاب مصالح اساسيين.
- يحاول هذا البحث لفت انتباه الباحثين في مجال علم المحاسبة لا سيما المهتمين بالإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة الى ما تحمله جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي من اشارات تتفاوت من حيث تأثيرها على اصحاب المصالح الاساسيين، ومن ثم يمكن ادارتها بما يحقق افضل مردود مالي واجتماعي للمنشأة، وهو ما يفتح الطريق امام آفاق بحثية جديدة تركز على هذا الجانب.

#### ١/٤ - منهجية البحث:

يستند البحث بشكل اساسي على تحليل الانحدار المتعدد **Multiple Regression Analysis** في استكشاف العلاقة التي تربط بين جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة لشركات العينة وادارتها للأرباح، حيث يستخدم نموذجين اساسيين للانحدار للكشف عن هذه العلاقة يتمثل المتغير التابع فيهما

في مستويات ادارة الارباح لشركات العينة في نهاية اعوام ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦م، وتستخدم الاستحقاقات الاختيارية المطلقة في نهاية هذه السنوات كمتغير ينوب عنها، كما يضم كلا النموذجين تسعة متغيرات ضابطة استخدمت جميعها في دراسات سابقة، اربعة منها مقيسة بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع، وهي نسبة المديونية أو الرفع المالي، وحجم الشركة، والربحية، والقيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، أما الخمسة الباقية فمقيسة بالتزامن مع المتغير التابع وهي الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، وتركز الملكية، ونسبة اعضاء مجلس الادارة غير التنفيذيين ( للتعبير عن هيكل الحوكمة Corporate Governance Structure)، وكفاءة مكتب المراجعة، وعمر الشركة، بينما يختلف النموذجان فقط في عدد المتغيرات المستقلة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، ففي حين يتضمن النموذج الاول متغير مستقل وحيد ينوب عنها هو مستوى الافصاح الاجتماعي، يتضمن النموذج الثاني متغيرين مستقلين اضايفين لينوبا عنها هما نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله، وبصفة عامة تقاس المتغيرات المستقلة في كلا النموذجين بالتزامن مع المتغير التابع.

هذا ويحاكي النموذج الاول المنهجية المتبعة في البحث المحاسبي الايجابي بصفة عامة لاختبار العلاقة بين درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية وادارتها للأرباح، حيث يستخدم مستوى الافصاح الاجتماعي أو عدد ممارسات المسؤولية الاجتماعية كمتغير ينوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، بينما يعرض النموذج الثاني المنهجية المقترحة من قبل الباحث لاختبار هذه العلاقة، حيث يتم التعبير او الانابة عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية بمتغيرين اضايفين هما نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله. وبذلك يمكن من خلال تشغيل النموذجين احصائيا استكشاف علاقة جوانب الافصاح المحاسبي المختلفة بإدارة الارباح، وتحديد اثر احلال نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله محل مستوى الافصاح الاجتماعي في التعبير



أو الانابة عن وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية على نتائج الدراسات السابقة، وهو ما يحقق اهداف البحث الحالي.

من ناحية اخرى لتوفير البيانات الخاصة بكافة المتغيرات التابعة والمستقلة والضابطة التي يتضمنها نموذجي الانحدار، فإنه سوف يتم استخدام اسلوب تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير المالية المنشورة للشركات السعودية التي تشملها العينة بما فيها تقارير مجلس الادارة وذلك خلال الفترة موضع الدراسة.

تولى هذا القسم من البحث توضيح الاطار العام للدراسة من حيث توضيح مشكلة البحث واهدافه واهميته ومنهجيته، ويتم تقسيم الجزء المتبقي من البحث الى اربعة اقسام اساسية حيث يتم في القسم الثاني التعرض للاطار النظري للدراسة وفيه يتم القاء الضوء على جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة وقدرتها على التعبير او الانابة عن درجة وفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية، كما يتم فيه ايضاً التعرض للعلاقة بين وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح، أما القسم الثالث فيتم فيه استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة البحث، وتطوير فرضيات البحث، في حين يتولى القسم الرابع تصميم البحث من حيث تحديد عينة البحث، ومتغيرات الدراسة وتعريفها اجرائياً، وصياغة نموذجي الانحدار المستخدمين في اختبار الفرضيات، واخيراً يتولى القسم الخامس اختبار فرضيات البحث وتحليل ومناقشة النتائج.

### القسم الثاني: الاطار النظري للدراسة

يلقي هذا القسم الضوء على الجوانب التالية والتي تشكل من منظور الباحث اساساً نظرياً كافياً لدراسة العلاقة بين جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي وادارة الارباح:

- جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي ووفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية.
- العلاقة بين وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح.

## ١/٢: جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ووفاء الشركة بمسئوليتها الاجتماعية:

لقياس درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية استخدم في البحث المحاسبي الايجابي عدة بدائل تستند جميعها الى جانب واحد فقط من جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وهو مستوى الإفصاح والذي يركز على عدد الممارسات الاجتماعية كأساس للقياس(مثلاً: Dienes et al., 2016; Kloviene and Speziale, 2014; Perez, 2015; Burritt and Schaltegger, 2010)، ففي الغرب مثلاً يتم قياس درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بالفرق بين عدد الممارسات الاجتماعية التي تبنتها المنشأة وتمثل جوانب قوة في ادائها الاجتماعي Strengths وعدد الممارسات الاجتماعية المتبقية والتي لم توليها عناية بعد وتمثل جوانب ضعف في ادائها الاجتماعي Concerns ويتم قياس هذا الفرق جبرياً تحت ابعاد محددة للمسئولية الاجتماعية<sup>١</sup> ثم تجميعه، ويستعان عادةً بقاعدة بيانات (KLD) Kinder, Lydenberg and Domini لتوفير البيانات اللازمة للقياس(مثلاً: Kacperczyk, 2009; Hillman. and Keim, 2001; Berman et al., 1999)، اما في البلدان النامية ومنها البلدان العربية فنظراً لعدم وجود ما يشابه قاعدة بيانات KLD، كما ان الشركات لا تفصح في الغالب عن الجوانب التي لم توليها عناية وتمثل جوانب ضعف في ادائها الاجتماعي، فإن الدراسات التي تتم في هذه البلدان تلجأ عند قياس درجة وفاء شركات العينة لمسئوليتها الاجتماعية الى تركيب مؤشر خاص لقياسها، يستند فيه ايضا على عدد الممارسات الاجتماعية كأساس للقياس(مثلاً: Habbash, 2017; Bayoud et al., 2012; Perez, 2015).

وتسعى منشآت الاعمال من خلال الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية الى تلبية الاحتياجات المتجددة والمتنوعة لأصحاب المصالح الاساسيين، فهم في النهاية

---

<sup>١</sup> يكتفى عادة في هذه الدراسات بخمسة ابعاد اساسية للمسئولية الاجتماعية وهي: بعد العاملين او الموظفين، بعد المنتج أو العميل، بعد العلاقات مع المجتمع المحيط، البعد البيئي، وبعد قضايا التنوع Diversity Issues.

المسؤولون عن تدبير الموارد اللازمة لتسيير انشطتها المختلفة، وذلك من حيث الكم والنوعية والتكلفة، ومن ثم يكون لهم تأثير بالغ على ادائها المالي في الاجل القصير والطويل، فمن وجهة نظر الاقتصاد النيوكلاسيكي Neo- Classical Economic View يترتب على وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية أن يكون هناك خفض في تكاليف التشغيل و/ أو زيادة في الايرادات، وهو ما ينعكس في النهاية ايجابياً على ربحية المنشأة في الاجل القصير ( Brammer and Millington, 2008; McWilliams and Siegel, 2000; Berman, et al., 1997; Russo and Fouts, 1997; Waddock and Graves, 1997). ومن منظور نظرية الموارد The Resource- based View يترتب على وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية ان يتوفر لديها موارد (اصول) غير ملموسة Intangible Resources تميزها عن غيرها من المنشآت المنافسة، ونظراً لصعوبة تنقل هذه الموارد أو تقليدها فيما بين المنشآت في الاجل القصير فإنه يتولد لدى المنشأة ميزة تنافسية مستدامة Sustained Competitive Advantage تنعكس إيجابياً على توقعات المستثمرين عن ربحيتها المستقبلية وقيمتها السوقية، ومن ثم على ادائها المالي في الاجل الطويل ( McWilliams and Siegel, 2001; Backhaus, et al., 2002; McWilliams et al., 2006; Hull and Rothenberg, 2008; Sen and Bhattacharya, 2001; Backhaus, et al., 2002; Brammer and Millington, 2005; Luo and Bhattacharya, 2006).

هذا ويلعب الافصاح المحاسبي الاجتماعي من خلال ما ينقله من رسائل للسوق دوراً بارزاً في تخفيض حدة عدم تماثل المعلومات Information Asymmetry بين ادارة المنشأة واصحاب المصالح الاساسيين، وذلك فيما يتعلق بدرجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، ويتم ذلك بهدف توفير المصداقية والقناعة الكافية لدى اصحاب المصالح بأن المنشأة اكثر تميزاً عن غيرها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، وهو ما ينعكس ايجابياً على ادائها المالي على النحو السابق توضيحه، ووفقاً لنظرية الاشارة حتى تحقق الرسائل المنقولة اهدافها ويكون لها مردود ايجابي على المنشأة، فإنه يتعين ان يكون من الصعب على المنشآت المنافسة تقليدها وعلى المنشأة ذاتها تزييفها أو حتى تجميلها لارتفاع تكاليف

التأشير Signalling Cots المصاحبة لذلك، فوفقاً لهذه النظرية لا يمكن خداع السوق ( بما فيه من اصحاب مصالح) بمقتضى آلية المراقبة المتوفرة لديه Monitoring Mechanism برسائل مزيفة او مبالغ فيها ( Morris,1987; Julie et al., 2011; Kai and Xinlei, 2008; Mohamed and Ahmed , 2014; Husam and Khaled, 2012; Connelly et al., 2011; Yip,et al., 2011).

وبأخذ ما سبق في الاعتبار يثار تساؤل اساسي هو: هل يستطيع مستوى الافصاح الاجتماعي (والذي يستند الى عدد الممارسات كأساس للقياس) بمفرده وبمعزل عن جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي الاخرى (نمط الافصاح، ودرجة شموله) نقل رسالة لأصحاب المصالح توفر لديهم قناعة كافية عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية؟ وبعبارة أخرى هل ينوب مستوى الافصاح الاجتماعي بالفعل عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية وبحيث ينقل رسالة للمستخدمين ذات مصداقية عالية يصعب تقليدها من قبل المنشآت المنافسة، كما يصعب تزيفها أو حتى تجميلها من قبل ذات المنشأة المفصحة عن ادائها الاجتماعي؟ الحقيقة ان الاجابة على هذا السؤال هي بالنفي فمن منظور الباحث لا يستطيع مستوى الافصاح الاجتماعي التعبير في جميع الحالات عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية، فقد يعطي صورة مضللة عن ادائها الاجتماعي، حيث لا يأخذ في الاعتبار مدى قوة أو ضعف الممارسات المفصحة عنها ودرجة مصداقيتها لدى اصحاب المصالح الاساسيين، والتي يستطيع الكشف عنها فقط جوانب الافصاح الاجتماعي الاخرى المتمثلة في نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله.

فبموجب نظرية الاشارة يكون لدى المنشآت التي لديها مساهمات اجتماعية قوية الدافع الكافي للإفصاح عنها بنمط افصاح اكثر تقدماً (النقدي مثلاً) وان تغطي بها احتياجات قطاعات عريضة من اصحاب المصالح ( درجة شمول عالية)، وذلك لنقل رسالة للسوق يصعب تقليدها تميزها عن نظيرتها ذات المساهمات الاجتماعية الضعيفة والمحدودة من حيث درجة شمولها، ومن ثم تأتي ردود افعال المجتمع ( بما فيه من اصحاب مصالح اساسيين) ايجابية على ادائها المالي، كما ان المنشآت

ذات الممارسات الاجتماعية الضعيفة يكون لديها الدافع الكافي للإفصاح عنها بأنماط افصاح اقل تقدماً (الوصفي مثلاً) وأن تقلل درجة شمولها لتصبح على المجتمع ( بما فيه من اصحاب مصالح اساسيين) مهمة مراقبتها ومقارنتها بغيرها، ومن ثم تحصل على تقييم أعلى مما تستحقه ينعكس ايجابيا على ادائها المالي أيضاً (Morris,1987; Julie et al., 2011; Kai and Xinlei, 2008; Connelly et al., 2011; Yip,et al., 2011).

وعليه قد يكون لدى المنشأة ممارسات اجتماعية عديدة (مما يزيد مستوى الافصاح الاجتماعي لديها) غير انها متواضعة أو ضعيفة، الامر الذي يدفعها بموجب نظرية الاشارة الى الإفصاح عنها بنمط افصاح متدني (الوصفي مثلاً)، والحد من درجة شمولها لتصبح على السوق ( بما فيه من اصحاب مصالح اساسيين) مهمة مراقبتها وتقييمها، ومن ثم تحصل على ردود افعال وعوائد لا تستحقها، مثل هذه المنشأة تقيم بمعيار مستوى الافصاح الاجتماعي على انها تفي بدرجة كبيرة بمسئوليتها الاجتماعية، أما اذا قيمت بمعيار نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله فستقيم بانها تفي بدرجة ضئيلة بمسئوليتها الاجتماعية، بالمقابل قد يكون لدى المنشأة ممارسات اجتماعية قليلة (مما يخفض مستوى الافصاح الاجتماعي لديها) غير انها قوية ولها وزنها، الامر الذي يدفعها بموجب نظرية الاشارة الى الإفصاح عنها بنمط افصاح متقدم (النقدي مثلاً)، وتوسيع درجة شمولها لتسهل على السوق ( بما فيه من اصحاب مصالح اساسيين) مهمة مراقبتها وتقييمها، ومن ثم تحصل على ردود افعال والعوائد التي تستحقها، مثل هذه المنشأة تقيم بمعيار مستوى الافصاح الاجتماعي على انها تفي بدرجة ضئيلة بمسئوليتها الاجتماعية، أما اذا قيمت بمعيار نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله فستقيم بانها تفي بدرجة كبيرة بمسئوليتها الاجتماعية.

من ناحية اخرى وبموجب نظرية الاشارة ايضاً فان الممارسات الاجتماعية المفصح عنها بنمط افصاح متقدم (النقدي مثلاً) والتي تغطي احتياجات قطاعات عريضة من اصحاب المصالح الاساسيين، وبغض النظر عن عددها يكون لها مصداقية عالية لدى اصحاب المصالح الاساسيين وتزداد قناعتهم بها، حيث

يصعب على المنافسين تقليدها وعلى المنشأة المفصحة ذاتها تزييفها أو تجميلها (حيث يسهل مراقبتها في ظل آلية المراقبة المتواجدة بالسوق)، في حين أن الممارسات الاجتماعية المفصحة عنها بنمط افصح متدني (الوصفي مثلاً) والتي تغطي احتياجات قطاعات محدودة من اصحاب المصالح الاساسيين، وبغض النظر عن عددها يكون لها مصداقية منخفضة لدى اصحاب المصالح الاساسيين وتقل قناعتهم بها، حيث يسهل على المنافسين تقليدها وعلى المنشأة المفصحة ذاتها تزييفها أو تجميلها (حيث يصعب مراقبتها في ظل آلية المراقبة المتواجدة بالسوق).

وتأسيساً على ما سبق (وعلى خلاف ما هو مألوف ومستخدم في البحث المحاسبي الايجابي) يمكن القول دون مجانبة الصواب كثيراً أن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية يحددها وينوب عنها بشكل اكثر احكاماً نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله، وانه لا يمكن التعويل على مستوى الافصاح الاجتماعي أو على عدد الممارسات المفصحة عنها في تحديدها أو الانابة عنها، فعلى العكس من نمط الافصاح المحاسبي ودرجة شموله يتعامل مستوى الافصاح الاجتماعي مع كافة الممارسات الاجتماعية على انها متساوية من حيث اهميتها النسبية، ومن ثم لا يأخذ في الاعتبار مدى قوة أو ضعف هذه الممارسات ودرجة مصداقيتها والتي تشكل مجتمعة (من منظور نظرية الاشارة) تقييم اصحاب المصالح الاساسيين وردود افعالهم حول اداء المنشأة الاجتماعي.

## ٢/٢: العلاقة بين وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية وإدارة الأرباح:

توفر البحوث السابقة عن المسؤولية الاجتماعية اساساً نظرياً لدمج التوقعات الاخلاقية Ethical expectations التي يتطلبها المجتمع بما فيه من اصحاب مصالح مع الجوانب الاقتصادية والقانونية لمنشآت الاعمال (Carroll 1979; Jones 1995; Garriga and Mele, 2004; Mackey et al., 2007)، فمثلاً استهدف (Carroll 1979) صياغة نموذج يتولى تحديد التزامات المنشأة الاجتماعية

بما تشمله من مسؤوليات اقتصادية وقانونية واخلاقية واختيارية، كذلك طور (Jones 1995) اطاراً نظرياً يحدث التكامل بين النظرية الاقتصادية واخلاقيات الاعمال، فمن منظوره ان المنشآت وهي تقوم بأعمالها التجارية على اساس من الثقة والتعاون يكون لديها حافز لتوضيح التزامها بالسلوك الاخلاقي. كما ان المسؤولية الاجتماعية للشركات تتطلب منها الشفافية عند اعداد تقاريرها المالية، فالشركات التي تنفق الجهد والموارد في اختيار وتنفيذ انشطتها أو ممارساتها الاجتماعية لمقابلة التوقعات الاخلاقية التي يتطلبها المجتمع من الارجح ان تقيد سلوكيات ادارة الارباح، ومن ثم توفر للمستثمرين معلومات مالية أكثر شفافية وموثوقية، وعليه فحال تواجد الدافع الاخلاقي لدى الإدارة فإن العلاقة بين درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح ستكون عكسية (Kim et al., 2012).

على الجانب الاخر هناك ادبيات اتجهت الى الربط بين تبني الشركات ممارسات المسؤولية الاجتماعية وسعي الادارة بها نحو تحقيق مصالحها الذاتية (Jensen and Meckling 1976; McWilliams et al., 2006) فبالاستناد الى نظرية الوكالة فإن إدارة المنشأة يمكن ان تنخرط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية ليس لأسباب اخلاقية ولكن للتغطية على سلوكياتها الرديئة (Hemingway and Maclagan 2004; Kim et al., 2012) ومن ثم يحركها دوافع انتهازية بحتة عند تبني ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وهنا يكون من الارجح ان تعد تقارير مضللة عن ادائها المالي، ومن ثم تزيد فرص ادارة الارباح لديها، وعليه يمكن استخلاص انه عند تواجد الدافع الانتهازي لدى الإدارة فان العلاقة بين درجة وفاء المنشأة بمسئولياتها الاجتماعية وادارة الارباح ستكون طردية.

واستنادا لما سبق وطالما ان هناك اساس نظري يبرر امكانية وجود العلاقة السلبية أو العلاقة الايجابية ايضاً بين درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح، حيث يرتبط ذلك بما اذا كانت ادارة المنشأة تتبنى بشكل عام سلوكاً اخلاقياً أو سلوكاً انتهازياً في تعاملها مع اصحاب المصالح الاساسيين، لذا يصبح الاجابة على السؤال البحثي المتعلق بالعلاقة بين درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها

الاجتماعية وادارة الارباح بمثابة سؤال بحثي امبريقي Empirical Question يحتاج الى دليل من الواقع الفعلي للإجابة عليه، وطالما ان درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية يتعين ان ينوب عنها نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله كما يقترح البحث الحالي، وذلك على خلاف ما تبناه البحث المحاسبي الايجابي في الانابة عنها بمستوى الافصاح الاجتماعي وحده، لذا يكون من الضروري تطوير السؤال البحثي الامبريقي السابق بحيث يتولى دراسة هذه العلاقة في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي، وبحث مدى توافق النتائج او تضاربها، وهو ما يعمل البحث الحالي على تحقيقه.

### القسم الثالث: الدراسات السابقة وتطوير فرضيات البحث

يتضمن هذا القسم استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة البحث للتعرف على منهجيتها والمتغيرات التي اخضعتها للدراسة واهم النتائج التي توصلت اليها، كذلك يتضمن تطوير فرضيات البحث بالاستناد الى الاطار النظري الذي تم تناوله في القسم السابق، وفي ضوء ما انتهت اليه الدراسات السابقة.

#### ١/٣: دراسات سابقة:

بالرغم من غزارة الدراسات المحاسبية التجريبية التي تناولت العلاقة بين وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية وأدائها المالي (مثلا: McWilliams and Siegel, 2000, 2001; Hillman and Keim, 2001; Simpson and Kohers, 2002; Orlitzky et al., 2003; Margolis et al., 2009; Peters and Mullen, 2009 ; Aras et al., 2010; Yusoff et al., 2013; Cheng et al., 2015; Matsumura et al., 2014; Habbash, 2017) الا انه في المقابل هناك عدد محدود من الدراسات المحاسبية التي ركزت على دراسة العلاقة بين ممارسة الشركات لمسئولياتها الاجتماعية وادارتها للأرباح، وفيما يلي يعرض الباحث لبعض هذه الدراسات موضحا اهم النتائج التي توصلت اليها:

استخدمت دراسة (Chih et al., 2008) عينة قدرها ١٦٥٣ شركة من ٤٦ دولة خلال الفترة ( ١٩٩٣ - ٢٠٠٢ ) لفحص العلاقة بين التزام الشركات بالوفاء



بمسئوليتها الاجتماعية وإدارتها للأرباح، وقد اعتمدت على ثلاثة متغيرات أساسية لتنبؤ عن إدارة الأرباح وهي تمهيد الأرباح Earnings Smoothing والاندفاعية نحو اظهار الأرباح Earning Aggressiveness وتجنب الخسائر Loss Avoidance، وقد وجدت الدراسة ان العلاقة بين التزام الشركات بالمسئولية الاجتماعية وإدارة الأرباح تختلف بحسب المتغير الذي ينبؤ عن إدارة الأرباح، حيث وجدت علاقة سلبية بين الالتزام بالمسئولية الاجتماعية وكل من تمهيد الدخل وتجنب الخسائر، بينما وجدت علاقة ايجابية مع الاندفاعية نحو اظهار الأرباح. بالمثل استخدمت دراسة (Scholtens and Kang's , 2013) عينة من ١٣٩ شركة تنتمي الى ١١ دولة اسبوية لدراسة العلاقة بين إدارة الأرباح مقيسة بمتغيرين ينبؤان عنها هما تمهيد الأرباح والاندفاعية نحو اظهار الأرباح وكلا من وفاء شركات العينة بمسئوليتها الاجتماعية، ووجود تشريعات منظمة لحماية المستثمر Investor protection في البلدان التي تتواجد بها هذه الشركات، وقد وجدت علاقة عكسية بين مستوى إدارة الأرباح بمقاييسها المحددين والالتزام بالشركات بالوفاء بمسئوليتها الاجتماعية، وكذلك وجدت علاقة عكسية بين مستوى إدارة الأرباح وتواجد تشريعات ملزمة لحماية المستثمر.

وباستخدام عينة من ٢٣٣٩١ مشاهدة لعدد ١٨١٦٠ شركة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٠٩) اختبرت دراسة (Kim et al., 2012) ما اذا كانت الشركات المسئولة اجتماعياً تسلك سلوكاً مختلفاً عن غيرها من الشركات عند اعداد تقاريرها المالية، وبصفة خاصة تتساءل الدراسة ما اذا كانت الشركات التي تنخرط في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية ايضاً تتصرف بطريقة مسؤولة وبحيث تقيد عملية إدارة الأرباح، ومن ثم تفصح اكثر من غيرها عن تقارير مالية اكثر شفافية وموثوقية، وقد وجدت الدراسة ان الشركات المسئولة اجتماعياً في الغالب ما تكون اقل إدارة للأرباح سواء بالتلاعب في الاستحقاقات الاختيارية Accrual-based earnings management أو بالانشطة الحقيقية Real activities manipulation، ومن ثم فالعلاقة بين انخراط الشركات في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية وممارستها لإدارة الأرباح بصورها المختلفة هي علاقة سلبية، الامر

الذي يعني تبني السلوك الاخلاقي عند الممارسة والافصح عن المسؤولية الاجتماعية لشركات العينة، وانها لا تستخدم كستار تتخفى وراءه ممارسات ادارة الارباح.

دراسة (Litt et al., 2014) استهدفت اختبار العلاقة بين المبادرات البيئية كأحد ابعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات وادارة الارباح مقيسة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك باستخدام عينة تضم ٣٦٩٧ مشاهدة لعدد من الشركات الامريكية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦)، وقد بينت النتائج ان الشركات التي لديها مبادرات بيئية اكثر تكون اقل ادارة للأرباح سواء كانت مقيسة بالاستحقاقات الاختيارية المطلقة أو مقيسة بالاستحقاقات الاختيارية الموجبة والتي تعمل على تحسين الارباح، وقد أرجعت الدراسة هذه النتيجة الى ان الشركات التي تفي بمسئوليتها البيئية لا تتهدد شرعيتها، الامر الذي يترتب عليه ان تتمتع بأداء مالي جيد، ومن ثم في الغالب لا تحتاج الى ادارة الارباح لتحسين صورة الارباح المفصح عنها.

ايضاً فحصت دراسة (Muttakin et al., 2015) من خلال عينة من ١٣٥ شركة غير مالية مقيدة ببورصة بنجلاديش خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٩) العلاقة بين مستوى الافصح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات وجودة الارباح معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية، وبالتحديد فقد حاولت الاجابة على سؤال اساسي هو: هل الشركات التي لها اصحاب مصالح لهم وزن نسبي مرتفع في الاقتصاد تلتزم بالتصرف بشكل مسئول اجتماعياً وتتقيد لديها ممارسات ادارة الارباح؟، ومن ثم تقرر عن ارباح بجودة عالية، وقد اظهرت النتائج ان المديرين في الصناعات التي لها اصحاب مصالح غير ذي نفوذ كبير يديرون الارباح بالتزامن مع الافصح عن مستوى عالٍ من الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تتم ادارة الارباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية التي تستهدف زيادة الربح، وهو ما يعني وجود علاقة ايجابية بين مستوى الافصح عن المسؤولية الاجتماعية وادارة الارباح في هذه الصناعات، اما الصناعات الموجهة للتصدير والتي لها اصحاب مصالح ذوو قوة ونفوذ كبير (مثلاً: المستوردين على المستوى الدولي) فغالباً ما تتصرف الشركات بها بشكل مسئول حيث تميل الى الافصح بدرجة كبيرة عن مسئوليتها الاجتماعية

بالتزامن مع تقييد ممارسات ادارة الارباح، ومن ثم التقرير عن ارباح بجودة عالية، وهو ما يعني وجود علاقة عكسية بين وفاء هذه الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح.

وقد فحصت دراسة (Martinez-Ferrero and Garcia-Sanchez, 2015) العلاقة بين التزام الشركات بالوفاء بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح لعينة قدرها ١٩٦٠ شركة غير مالية مدرجة في بورصات ٢٦ دولة خلال الفترة (٢٠٠٢ - ٢٠١٠)، كما تولت تحديد العوامل المؤسسية التي تنظم هذه العلاقة، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وادارة الارباح مقيسة بالاستحقاقات الاختيارية، وان هذه العلاقة ذات اهمية خاصة في البلدان التي لديها ضغوط مؤسسية تدفع الشركات في اتجاه الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية لحماية حقوق اصحاب المصالح Stakeholder protection وايضا في البلدان التي لديها حماية اكبر للمستثمر.

أما دراسة (Bozzolan et al., 2015) ومن خلال عينة تتضمن ٥٨٦٣ مشاهدة لعدد ١١٤١ شركة تنتمي الى ٢٤ دولة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩) فقد استهدفت استكشاف ما اذا كان للانخراط الشركات في المسؤولية الاجتماعية تأثير على الاسلوب الذي يتم به ادارة الارباح، حيث تم اختبار اسلوبين اساسيين هما: ادارة الارباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وادارة الارباح من خلال الانشطة الحقيقية فالى جوار الاستحقاقات الاختيارية تم فحص تكاليف الانتاج غير العادية Abnormal production costs وكذلك المصروفات الاختيارية غير العادية Abnormal discretionary expenses للكشف عن ادارة الارباح من خلال الانشطة الحقيقية، وقد جاءت النتائج لتشير الى ان الشركات المسؤولة اجتماعياً والتي تمارس ادارة الارباح وتعمل في بلدان ليس لديها تشريعات وقوانين منظمة قوية في الغالب ما تستخدم الاستحقاقات الاختيارية اكثر من الانشطة الحقيقية لإدارة الارباح، وذلك لانخفاض تكلفتها، بينما الشركات التي تعمل في بلدان لديها تشريعات منظمة قوية تميل الى استخدام ادارة الارباح من خلال الانشطة الحقيقية عن الاستحقاقات الاختيارية لصعوبة اكتشافها.

كذلك تولت دراسة (Martinez-Ferraro et al., 2016) من خلال عينة تضم ١٧٥٧ شركة غير مالية من ٢٦ دولة خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) استكشاف ما اذا كانت الشركات تستخدم بشكل استراتيجي انخراطها في المسؤولية الاجتماعية لتجنب التأثيرات السلبية الناجمة عن ممارسات ادارة الارباح، وقد تم اختبار ذلك باستخدام الاستحقاقات الاختيارية وقد وجدت الدراسة ان الشركات تتحمل تكلفة رأس مال مرتفعة وتكتسب سمعة سيئة نتيجة ممارسات ادارة الارباح، وان الانخراط في الوفاء بالمسؤولية الاجتماعية يحمي الشركات التي تمارس ادارة الارباح من تحمل تكاليف اضافية لراس المال، ومن ثم فنتائج الدراسة بصفة عامة تشير الى ان الانخراط في أنشطة المسؤولية الاجتماعية يساعد الشركات على تجنب السمعة السيئة الناجمة عن ممارسات ادارة الارباح، وان السوق لا يستطيع ان يحدد متى تستخدم الشركات أنشطة المسؤولية الاجتماعية كقناع لإخفاء ممارسات ادارة الارباح.

كما فحصت دراسة (Gras-Gil et al., 2016) العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وادارتها للأرباح، وذلك باستخدام عينة من ١٠٠ شركة اسبانية غير مالية هي الافضل سمعة على مؤشر Merco index خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٢)، وقد وجدت ان هناك تأثير سلبي لممارسات المسؤولية الاجتماعية على ادارة الارباح، وان وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية لا يحقق فقط الرضا لأصحاب المصالح الاساسيين، بل ايضا له تأثير ايجابي على سمعة الشركة، كما اظهرت النتائج ان ممارسات المسؤولية الاجتماعية تمثل اداة تنظيمية تؤدي الى تحسين كفاءة استخدام الموارد وبالتالي يكون لها تأثير سلبي على ممارسات ادارة الارباح.

وفي المنطقة العربية تولت دراسة ( عبد المجيد، ٢٠١٢) رصد العلاقة بين التزام الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وادارتها للأرباح، وذلك باستخدام عينة تضم ١٧٥ مشاهدة لعدد ٣٥ شركة غير مالية مدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات ESG خلال الفترة (٢٠٠٧- ٢٠١١)، وقد استخدمت الدراسة الاستحقاقات الاختيارية لقياس مستوى ادارة الارباح، بينما استخدمت مدى تواجد

الشركة ضمن مؤشر المسؤولية للشركات من عدمه خلال فترة الدراسة لتحديد مدى انخراط شركات العينة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية من عدمه، وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية بين ممارسة الشركات مسؤوليتها الاجتماعية وادارة الارباح، وهو ما يدعم تواجد السلوك الاخلاقي لدى الشركات المدرجة بالمؤشر.

وعلى نقيض ما توصلت اليه دراسة (عبد المجيد، ٢٠١٢) فقد توصلت دراسة (عبد المنعم، ٢٠١٧) الى نتائج مغايرة، فبرغم من انها تولت ايضاً اختبار أثر وفاء الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية على ممارسات ادارة الارباح في بيئة الاعمال المصرية، واستخدمت عينة مكونة من ٣٠ شركة مساهمة مقيدة ببورصة الاوراق المالية المصرية ومدرجة ضمن مؤشر EGX 100 والمؤشر المصري لمسؤولية الشركات ESG خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤)، الا انها خلصت الى وجود علاقة موجبة بين وفاء شركات العينة بمسؤوليتها الاجتماعية وادارة الارباح مقيسة بالاستحقاقات الاختيارية المطلقة، حيث اظهرت النتائج ارتفاع ممارسات ادارة الارباح لدى الشركات المدرجة بالمؤشر المصري لمسؤولية الشركات، وهو ما يدعم تواجد السلوك الانتهازي لدى الشركات المدرجة بالمؤشر.

هذا ويخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى ان نتائجها لا تزال غير حاسمة حول ما إذا كان الالتزام بالشركات بالمسؤولية الاجتماعية في بيئات الاعمال المختلفة له تأثير إيجابي أو سلبي على ادارة الارباح، وان سبب هذا التباين في النتائج قد يرجع الى عوامل عديدة اهمها اختلاف المتغيرات التي تنوب عن ادارة الارباح، والكيفية التي يتم بها بالفعل ادارة الارباح (ادارتها عن طريق الاستحقاقات الاختيارية أم الانشطة الحقيقية)، كما قد يعود الى درجة تواجد تشريعات او قوانين منظمة في بيئة الاعمال محل الدراسة لحماية اصحاب المصالح بصفة عامة والمستثمر على وجه الخصوص.

الى جوار ما سبق يود الباحث لفت الانتباه الى نقطة ضعف هامة متواجدة في جميع الدراسات السابقة التي امكنه الاطلاع عليها، وهي استخدامها بشكل ضمني أو صريح لجانب واحد فقط من جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي وهو

مستوى الإفصاح عن ممارسات المسؤولية الاجتماعية للتعبير عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، وأغفالها لدور باقي جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الأخرى في التعبير عنها، وهي درجة تطور نمط هذا الإفصاح ودرجة شموله، وهو ما قد يكون له تأثير بالغ على نتائج دراسة العلاقة بين وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وإدارتها للأرباح، وهو ما يعني أن هناك فجوة بحثية يتعين تغطيتها وهي الحاجة لدراسة هذه العلاقة في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، وبحث مدى توافق النتائج أو تضاربها، وهو ما يعمل البحث الحالي على تحقيقه.

٢/٣: فرضيات البحث:

لسد الفجوة البحثية والتي تتمثل في دراسة العلاقة بين درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية وإدارتها للأرباح، وذلك في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، وبحث مدى توافق النتائج أو تضاربها، فإنه يتعين اختبار الفرضيتين البحثيتين التاليتين:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية (معبراً عنها بمستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي) وإدارتها للأرباح.

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية (معبراً عنها بنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله) وإدارتها للأرباح.

وعلى مستوى كلا من الفرضيتين إذا جاءت نتائج اختبارها لتشير الى عدم امكان رفض الفرضية العدمية فهذا يعني عدم وجود أي علاقة بين وفاء شركات العينة بمسئوليتها الاجتماعية وإدارتها للأرباح، الامر الذي لا يدعم تواجد أي من السلوكين الاخلاقي او الانتهازي للإدارة، بينما اذا تم رفض أي منهما وكانت هناك علاقة موجبة فهذا يدعم تواجد السلوك الانتهازي للإدارة حيث تستخدم الشركة الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ادارتها الارباح، في حين اذا تم رفض

أي منها وكانت هناك علاقة سالبة فهذا يدعم تواجد السلوك الاخلاقي للإدارة حيث لا تستخدم الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ادارتها الارباح.

من ناحية اخرى اذا جاءت نتائج اختبار الفرضيتين متوافقة فهذا يعني ان احلال نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله محل مستوى الافصاح الاجتماعي في التعبير عن درجة وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية لم يؤثر على صحة النتائج التي توصلت اليها الدراسات السابقة، بل ويشير الى صمود هذه النتائج، بينما اذا جاءت نتائج اختبار الفرضيتين متناقضة فهذا يشير الى اهمية تبني نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله كمتغيرات جديدة تنوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية عند دراسة علاقتها بإدارة الارباح، وذلك بدلاً من مستوى الافصاح الاجتماعي كمتغير ينوب عنها.

#### القسم الرابع: تصميم الدراسة

١/٤: مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المسجلة في سوق الاوراق المالية السعودي في الثلاث سنوات موضع الدراسة (٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦م)، ويبلغ اجمالي عددها ١٤٩ شركة، وعينة الدراسة هي مشاهدات كل الشركات التي يشملها مجتمع الدراسة خلال هذه الفترة، وذلك بعد استبعاد المؤسسات المالية وعددها ٤٥ مؤسسة (١٢ بنكاً و ٣٣ شركة تأمين) حيث أن لها طبيعة وقوانين خاصة تحكم عملها، الامر الذي يحتم استبعادها من عينة الدراسة ومن الممكن اجراء دراسة مستقلة لها، كذلك بعد استبعاد عدد ٢٠ شركة اخرى من مجتمع الدراسة اما لعدم اكتمال البيانات في أحد سنوات الدراسة أو لعدم افصاحها على الاطلاق عن مسئوليتها الاجتماعية خلال الفترة محل الدراسة، وعلى ذلك فعدد الشركات الصالح للدراسة هو ٨٤ شركة أمكن تسكينها تحت ست صناعات

اساسية<sup>٢</sup> وتوفر عينة اجمالية حجمها ٢٥٢ مشاهدة خلال السنوات المعنية بالدراسة.

#### ٢/٤: نموذج الانحدار:

يعتمد الباحث في اختبار فرضيتي البحث على اسلوب الانحدار المتعدد، حيث يتم صياغة وحل نموذجين للانحدار، الاول لاختبار الفرضية الاولى بالبحث والثاني لاختبار الفرضية الثانية به، وتشير علاقة الانحدار بكل النموذجين بصفة عامة الى ان المتغير التابع مستوى ادارة الارباح في نهاية اعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ (معبراً عنه بالاستحقاقات الاختيارية المطلقة) دالة خطية في درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية، وعدد تسعة متغيرات ضابطة، اربعة منها مقيسة بفترة ابطاء سنة واحدة وهي نسبة المديونية، الربحية، حجم الشركة، والقيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، اما الخمسة الباقية فمقيسة بالتزامن مع المتغير التابع وهي الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول، تركيز الملكية، ونسبة غير التنفيذيين بمجلس الادارة، انتماء مراجع الشركة للأربعة الكبار، وعمر الشركة. وذلك على ان ينوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية في النموذج الاول متغير مستقل وحيد هو مستوى الافصاح الاجتماعي، حيث يقاس بالتزامن مع المتغير التابع على النحو الموضح بالمعادلة رقم (١)، في حين ينوب عنها في النموذج الثاني متغيرين مستقلين اضافيين هما نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله، ويقاسا ايضاً بالتزامن مع المتغير التابع، وذلك على النحو الموضح في المعادلة رقم (٢).

#### النموذج الاول:

$$abs DAC_t = \beta_0 + \beta_1 DIS\ level_t + \beta_2 CEO\ duality_t + \beta_3 OWN\ con_t + \beta_4 NONexe_t + \beta_5 LEV_{t-1} + \beta_6 SIZE_{t-1} + \beta_7 ROA_{t-1} + \beta_8 MB_{t-1} + \beta_9 BIG4_t + \beta_{10} AGE_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(1)$$

٢ وهي الطاقة والنقل والمرافق العامة (٧ شركة)، المواد الاساسية (٣١ شركة)، السلع الرأسمالية وطويلة الاجل والكمالية (١٦ شركة)، الخدمات التجارية والمهنية والاستهلاكية (١٣ شركة)، انتاج الاغذية وتجزئتها (١٠ شركة)، الاستثمار وتطوير العقارات (٧ شركة).



## النموذج الثاني:

$$abs DAC_t = \beta_0 + \beta_1 DIS\ level_t + \beta_2 DIS\ pattern_t + \beta_3 DIS\ coverage_t + \beta_4 CEO\ duality_t + \beta_5 OWN\ con_t + \beta_6 NONexe_t + \beta_7 LEV_{t-1} + \beta_8 SIZE_{t-1} + \beta_9 ROA_{t-1} + \beta_{10} MB_{t-1} + \beta_{11} BIG4_t + \beta_{12} AGE_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(2)$$

### حيث أن:

- .  $abs DAC_t$  : الاستحقاقات الاختيارية المطلقة في السنة  $t$ .
- .  $DIS\ level_t$  : مستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في السنة  $t$ .
- .  $DIS\ pattern_t$  : نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في السنة  $t$ .
- .  $DIS\ coverage_t$  : درجة شمول الإفصاح المحاسبي الاجتماعي في السنة  $t$ .
- .  $CEO\ duality_t$  : ازدواجية دور المدير التنفيذي الأول في السنة  $t$ .
- .  $OWN\ con_t$  : تركيز الملكية في السنة  $t$ .
- .  $NONexe_t$  : نسبة أعضاء المجلس غير التنفيذيين في السنة  $t$ .
- .  $LEV_{t-1}$  : الرفع المالي أو نسبة المديونية في السنة  $t-1$ .
- .  $SIZE_{t-1}$  : حجم الشركة في السنة  $t-1$ .
- .  $ROA_{t-1}$  : الربحية أو معدل العائد على الاستثمار في السنة  $t-1$ .
- .  $MB_{t-1}$  : القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية في السنة  $t-1$ .
- .  $BIG4_t$  : انتماء مكتب المراجعة للشركة الى الاربعة الكبار في السنة  $t$ .
- .  $AGE_t$  : عمر الشركة في السنة  $t$ .

### ٣/٤: التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة:

يتولى هذا الجزء التعريف الاجرائي Operational Definition لمتغيرات الدراسة، وذلك على النحو الموضح فيما يلي:

### ١/٣/٤: المتغير التابع:

وهو مستوى ادارة الارباح في نهاية اعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ م، ويعبر عنه بنسبة الاستحقاقات الاختيارية المطلقة Absolute Discretionary Accruals في نهاية هذه الاعوام، والتي تقاس من خلال اتباع الخطوات التالية (Prior et al., )

2003; Klein, 2002; Dechow et al., 1995; Kothari et al., 2005;  
:( Defond and Subramanyam,1998

١- على مستوى كل شركة من شركات العينة ولكل سنة من سنوات الدراسة يتم حساب الاستحقاقات الكلية بالفرق بين الدخل قبل العمليات غير العادية والتدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وفقاً للمعادلة رقم (٢) التالية:

$$TA_{it} = IBXI_{it} - CFO_{it} \dots\dots\dots (3)$$

حيث ان:

$TA_{it}$  : الاستحقاقات الكلية للشركة  $i$  في السنة  $t$  حيث  $t = 2014, 2015$ ،  
(٢٠١٦).

$IBXI_{it}$  : صافي الدخل قبل العناصر غير العادية ( الربح المحاسبي) للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$CFO_{it}$  : صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

٢- اشتقاق معاملات الانحدار لدالة الاستحقاقات العادية (غير الاختيارية)  $\alpha_{0,1,2,3}$  وذلك باتباع النموذج الوارد في ( Defond and Subramanyam,1998) وكذلك ( Kothari et al., 2005) والذي يستند اساساً الى الصيغة المعدلة لنموذج جونز Modified Jones ( Jones, 1991) والتي تتم باستخدام التحليل المقطعي Cross Sectional Analysis حيث يتم ضم العائد على الاستثمار في السنة  $t-1$  لتجنب مشكلة عدم التوصيف الجيد للنموذج Misspecification، حيث يتم اشتقاق هذه المعاملات لكل صناعة على حدة ولكل سنة على حدة من السنوات موضع الدراسة، وتأخذ دالة تقدير الاستحقاقات العادية الشكل التالي:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \alpha_0 (I/A_{it-1}) + \alpha_1 (\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1} + \alpha_2 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3 (IBXI_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it-1} \dots\dots\dots (4)$$

حيث ان:

$A_{it-1}$  : اجمالي الاصول للشركة  $i$  في السنة  $t-1$ .

$\Delta REV_{it}$  : التغير في صافي الايرادات للشركة  $i$  في السنة  $t$  عن السنة  $t-1$ .

$\Delta REC_{it}$  : التغير في صافي المدينين للشركة  $i$  في السنة  $t$  عن السنة  $t-1$ .

$PPE_{it}$  : اجمالي الممتلكات والمصانع والمعدات للشركة  $i$  في السنة  $t$ .

$IBXI_{it} / A_{it-1}$  : العائد على الاستثمار للشركة  $i$  في السنة  $t-1$  (اي  $ROA_{t-1}$ ).

٣- استخدام معاملات الانحدار المقدر من الدالة السابقة على مستوى (الصناعة / سنة)  $(\alpha_{0,1,2,3})$  والمعنوية فقط في تقدير الاستحقاقات العادية (غير الاختيارية) للشركة  $i$  في السنة  $t$ ، وبخصم هذه الاستحقاقات العادية من الاستحقاقات الكلية  $(TA_{it} / A_{it-1})$  لكل شركة  $i$  نصل الى الاستحقاقات الاختيارية لهذه الشركة، وذلك على النحو الموضح في المعادلة التالية:

$$DAC_{it} = TA_{it} / A_{it-1} - \{ \alpha_0(1/A_{it-1}) + \alpha_1((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}) + \alpha_2 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3 (IBXI_{it} / A_{it-1}) \} \dots \dots \dots (5)$$

حيث ان:

$DAC_{it}$  : الاستحقاقات الاختيارية للشركة  $i$  في السنة  $t-1$ .

#### ٢/٣/٤: المتغيرات المستقلة:

وعددها ثلاثة متغيرات يتم قياسها كمياً لشركات العينة بالتزامن مع المتغير التابع (أي في نهاية اعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦ م) وتمثل مستوى الإفصاح الاجتماعي، ودرجة تطور نمط الإفصاح الاجتماعي، ودرجة شموله لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الأساسية على الترتيب، ويتم قياسها على النحو الموضح فيما يلي:

١/٢/٣/٤: مستوى الإفصاح الاجتماعي *Disclosure level* :

وهو متغير يقيس كمياً لكل شركة نسبة بنود المسؤولية الاجتماعية المفصوح عنها فعلياً الى حد اقصى محدد للبنود التي يمكن ان تفصح عنها الشركات في مجتمع الدراسة، هذا ويفترض ضمناً ان كافة بنود المسؤولية الاجتماعية التي يشملها المؤشر متساوية من حيث أوزانها النسبية، ومن ثم يأخذ البند قيمة واحد صحيح حال افصاح المنشأة عنه وصفر حال عدم افصاحها عنه، وعليه يمكن

بشكل مبسط قياس مستوى الإفصاح الاجتماعي لشركات العينة باستخدام العلاقة التالية:

مستوى الإفصاح الاجتماعي = عدد بنود المسؤولية الاجتماعية للشركة المفصوح عنها  
فعليا ÷ الحد الأقصى لعدد البنود التي يمكن لشركات العينة الإفصاح عنها

هذا وفيما يتعلق بالبنود التي يشملها مؤشر الإفصاح الاجتماعي يلاحظ وجود درجة ما من التفاوت في عدد ومضمون هذه البنود فيما بين الدراسات السابقة، ولتحقيق اغراض البحث الحالي فيتعين ان يشمل المؤشر قسم خاص لكل بعد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية الاساسية والممارسات الاجتماعية التي تندرج تحت كل منها، حتى يمكن استخدامه في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي وايضا في قياس درجة شموله، وباستقراء ما انتهت اليه العديد من الدراسات بشأن أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات وعددها المناسب والذي تميزه حدود فاصلة دقيقة، كذلك باستقراء ما يندرج تحت كل بعد منها من أنشطة وممارسات اختيارية اجتماعية (Wright, et al.,1995; Berman, et al., 1999; Johnson and Greening, 1999; Hillman and Keim, 2001; Carroll and Buchholtz, 2008; Kacperczyk, 2009)، ومع الاخذ في الاعتبار مدى ملاءمتها لبيئات الاعمال في المنطقة العربية، فقد أمكن للباحث تركيب مؤشر يتضمن ١٦ بنداً تندرج تحت اربعة ابعاد اساسية للمسؤولية الاجتماعية هي بعد العاملين أو الموظفين، وبعد العميل أو جودة المنتج، وبعد خدمة المجتمع المحيط، وبعد المحافظة على البيئة الطبيعية وتحسينها، ومن ثم سوف يركز البحث على هذا المؤشر في قياس مستوى الإفصاح المحاسبي لكل شركة وفي تحديد درجة شموله لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الاساسية (راجع ملحق رقم (١)).

٣ استبعد الباحث عن عمد بعد خامس للمسؤولية الاجتماعية متواجد في معظم الدراسات المذكورة وهو بعد يتعلق بقضايا التنوع Diversity Issues حيث يتضمن أنشطة المنشأة الاختيارية المتعلقة بمكافحة التمييز بين المتعاملين معها بحسب اللون أو الجنس أو العرق، الخ. وسواء كانوا طالبي شغل وظائف أو شاغليها بالفعل أو موردين أو غيرهم، وبالطبع غني عن البيان أن سبب استبعاد هذا البعد يرجع الى عدم تواجده في بيانات الاعمال بالمنطقة العربية والتي تشكل واحدة منها مجال تطبيق هذا البحث.

٢/٢/٣/٤ : نمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي *Disclosure Pattern* :

وهو مقياس فكري Interval Scale له ثلاث حالات تعكس درجة تطور نمط الإفصاح المحاسبي عن بنود المسؤولية الاجتماعية ، حيث يأخذ قيمة (١) عندما يكون الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية وصفي بالكامل، والقيمة (٢) عند شمول الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية على قيم كمية غير نقدية الى جوار الإفصاح الوصفي، والقيمة (٣) عندما يتضمن الإفصاح عن بنود المسؤولية الاجتماعية قيم نقدية الى جوار الإفصاح الوصفي او الكمي أو كلاهما.

٣/٢/٣/٤ : درجة شمول الإفصاح الاجتماعي *Disclosure coverage* :

وهو مقياس فكري يقيس عدد ابعاد المسؤولية الاجتماعية الاساسية التي يغطيها الإفصاح المحاسبي الاجتماعي لشركات العينة، حيث يأخذ قيمة (١) عندما تدرج بنود الإفصاح الاجتماعي جميعها تحت بعد واحد من ابعاد المسؤولية الاجتماعية الاساسية الاربعة، والقيمة (٢) عندما تدرج تحت بعدين منها، والقيمة (٣) عندما تدرج تحت ثلاثة ابعاد منها، واخيرا القيمة (٤) عندما تدرج بنود الإفصاح الاجتماعي تحت كافة ابعاد المسؤولية الاجتماعية الاساسية الاربعة.

٣/٣/٤ : المتغيرات الضابطة:

وعدها تسعة متغيرات اربعة منها مقيسة بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع، والخمسة الباقية مقيسة بالتزامن معه، ويتم قياسها كميًا لشركات العينة خلال السنوات المعنية بالدراسة كالتالي:

- الدور المزدوج للمدير التنفيذي الاول *CEO Duality*: ويقاس كميًا بمتغير وهمي يأخذ واحد صحيح عندما يكون رئيس مجلس الادارة هو المدير التنفيذي للشركة، وصفر عندما لا يشغل رئيس مجلس الادارة أي وظائف تنفيذية، ويتم قياسه بالتزامن مع المتغير التابع.

- تركيز الملكية *Ownership Concentration*: وتقاس كميًا بالنسبة المئوية للاسهم المملوكة للمساهمين الكبار والتي تبلغ حصتهم في رأس المال ٥% فأكثر<sup>٤</sup>، ويتم قياس هذه النسبة بالتزامن مع المتغير التابع.
- نسبة غير التنفيذيين بالمجلس *Non Executives Ratio*: وتقاس كميًا بنسبة عدد اعضاء مجلس الادارة من غير التنفيذيين الى اجمالي عدد اعضاء المجلس، ويتم قياس هذه النسبة بالتزامن مع المتغير التابع.
- نسبة المديونية او الرافعة المالية *Leverage*: وتقاس كميًا بنسبة اجمالي الديون الى اجمالي قيمة الاصول، ويتم قياس هذه النسبة بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع.
- حجم الشركة *SIZE*: ويقاس كميًا باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي قيمة الاصول بالشركة، ويتم قياسه بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع.
- الربحية *ROA*: وهي العائد على اجمالي الاصول، ويقاس بنسبة صافي الربح المحاسبي الى اجمالي قيمة الاصول بالشركة، ويتم قياس هذا المعدل بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع.
- القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية *Market to Book value*: وتقاس كميًا لكل شركة بنسبة عدد اسهمها العادية مرجحة بسعر اقبالها في نهاية السنة الى القيمة الدفترية لحقوق ملكيتها، ويتم قياس هذه النسبة بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع.
- كفاءة المراجع *BIG 4*: وهو متغير وهمي يأخذ واحد صحيح عندما ينتمي مراجع الشركة الى مكاتب المراجعة الاربعة الكبار أو يكون شريك لها، وصفر عندما لا ينتمي اليها أو يكون شريك لها ويتم قياسه بالتزامن مع المتغير التابع.

---

٤ وفقاً لهيئة سوق المال السعودي تضم مجموعة المساهمين الكبار كل مساهم له حصة في رأس مال الشركة تعادل ٥% فأكثر، ومن ثم توجد بيانات متاحة فقط عن هذه المجموعة من الملاك، وعليه استعان بها الباحث في تعريف المتغير الضابط تركيز الملكية إجرائياً.

- عمر الشركة *Firm Age*: ويقاس كميًا باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات عمر الشركة منذ نشأتها ويتم قياسه بالتزامن مع المتغير التابع.

## القسم الخامس: اختبار الفرضيات وتحليل ومناقشة النتائج

### ١/٥: الإحصائيات الوصفية:

ابتداءً ينبغي التنويه الى انه تم استخدام الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في اجراء التحليل الإحصائي الخاص بالدراسة، وقبل المضي قدماً في تحليل ومناقشة نتائج اختبار فرضيات البحث ينبغي التنويه الى ان جدول رقم (١) يعرض للإحصائيات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة من حيث الوسط الحسابي والانحراف المعياري والحد الأدنى والاقصى لقيمة كل متغير، هذه الإحصائيات تعطي فكرة اولية عن كافة المتغيرات التي شملتها الدراسة ويهمننا هنا لقاء الضوء على المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالدراسة، ففيما يتعلق بالمتغير التابع فقد بلغت نسبة الاستحقاقات الاختيارية المطلقة *ABS Discretionary Accruals* لشركات العينة في المتوسط ٥% تقريباً من اجمالي الاصول في بداية الفترة ووصلت في بعض الشركات الى ٣٢% تقريباً، وهو ما يعني ان هناك ادارة حقيقية للأرباح في الشركات غير المالية بالسوق السعودي خلال الفترة موضع الدراسة (٢٠١٤-٢٠١٦)، كذلك يلاحظ ان متوسط الاستحقاقات الاختيارية *Discretionary Accruals* جاء سالباً مما يعني أن الشركات السعودية تميل اكثر الى تخفيض الربح من خلال ادارتها للأرباح.

وفيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة فمن الجدول رقم (١) يتضح أن مستوى الإفصاح الاجتماعي *Disclosure level* قد بلغ في المتوسط حوالي ٥٧%، ووصل في بعض شركات العينة الى ٩٤% مما يشير الى زيادة وعي الشركات السعودية بأهمية الممارسة والإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، وفيما يتعلق بنمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي *Disclosure Pattern* فقد بلغ متوسطه ١,٨٤ مما يعني ان افصاح شركات العينة في الغالب يقع بين نمطي الإفصاح الكمي والوصفي،

ومن جدول رقم (٢) يتضح تفصيلاً نسبة شركات العينة التي افصحت بنمط الافصاح الوصفي والكمي والنقدي حيث بلغت على الترتيب ٣٣,٣%، ٤٩,٦%، ١٧,١%، من ناحية اخرى ومن الجدول رقم(١) يلاحظ ان متوسط درجة شمول الافصاح المحاسبي الاجتماعي Disclosure Coverage لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الاربعة قد بلغ ٣,٢٩ مما يعني ان افصاح شركات العينة يغطي في المتوسط ما بين ثلاثة الى اربعة ابعاد اساسية من ابعاد المسؤولية الاجتماعية، وهو ما يشير الى وعي الشركات السعودية بأهمية تلبية احتياجات القطاعات المتنوعة من اصحاب المصالح الاساسيين، ومن جدول رقم (٣) يتضح تفصيلاً نسبة شركات العينة التي افصحت تحت بعد واحد أو اثنين أو ثلاثة أو اربعة من هذه الأبعاد، حيث بلغت على الترتيب ٤,٨%، ١٣,١%، ٣١%، ٥١,٢%.

#### جدول رقم (١)

##### Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ABS Discretionary Accruals	252	.0015	.3159	.048907	.0438668
Discretionary Accruals	252	-.2231	.3159	-.000454	.0657688
Disclosure level	252	.11	.94	.5712	.21904
Disclosure Pattern	252	1	3	1.84	.692
Disclosure coverage	252	1	4	3.29	.869
CEO Duality	252	0	1	.07	.258
Ownership concentration	252	.0501	.9500	.370336	.1995633
Non Executives Ratio	252	.56	1.00	.8875	.11390
Leverage	252	.0251	.9438	.412065	.2157901
SIZE(Ln)	252	12.2950	19.6961	15.072389	1.4858621
ROA	252	-.17	.36	.0663	.07810
Market to Book value	252	.12	19.43	2.4827	1.91517
BIG4	252	0	1	.37	.484
Firm Age(Ln)	252	1.10	4.17	3.1263	.68064



جدول رقم (٢)

Disclosure Pattern

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	84	33.3	33.3	33.3
2	125	49.6	49.6	82.9
3	43	17.1	17.1	100.0
Total	252	100.0	100.0	

جدول رقم (٣)

Disclosure coverage

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid 1	12	4.8	4.8	4.8
2	33	13.1	13.1	17.9
3	78	31.0	31.0	48.8
4	129	51.2	51.2	100.0
Total	252	100.0	100.0	

٢/٥: اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضية البحث الاولى تم التشغيل الاحصائي لنموذج الانحدار الاول وفقاً للمعادلة رقم (١)، ويحاكي هذا النموذج المنهجية السائدة في معظم الدراسات السابقة عند دراسة العلاقة بين وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية وإدارة الارباح، حيث يتم التعبير عن وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بمتغير وحيد ينوب عنها هو مستوى الإفصاح الاجتماعي، في حين انه لاختبار فرضية البحث الثانية تم التشغيل الاحصائي لنموذج الانحدار الثاني وفقاً للمعادلة رقم (٢) حيث يتم التعبير عن وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية بثلاثة متغيرات مستقلة تنوب عنها تمثل جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الثلاثة (وهي مستوى ونمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله)، ويحاكي هذا النموذج المنهجية المقترحة من قبل البحث الحالي، وفيما يلي يعرض الباحث للنتائج التي تم التوصل اليها من تشغيل النموذجين:

١/٢/٥: تم التحقق من خلو النموذجين من المشكلات التي تواجه عادة نماذج الانحدار المتعدد وهي مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation حيث بلغت قيمة معامل Durbin-Watson في النموذجين ١,٩٣٤ ، ١,٨٩٩ ، وذلك على النحو الموضح بالعمود الاخير بالجدولين رقم(٤) ورقم(٥) وهي قيم تقع في الحدود المقبولة والتي تتراوح بين (١,٥ - ٢,٥) أي تدور حول القيمة ٢، كما تم التحقق من خلو النموذجين من مشكلة الارتباط الخطي Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة، حيث جاءت قيم معاملات التضخم Variance Inflation Factor (VIF) لكافة المتغيرات المستقلة والضابطة بالنموذجين في الحدود المقبولة حيث لم تتجاوز ٤,٢٠٧، وذلك على النحو الموضح بالعمود الاخير بالجدولين رقم (٨) ورقم(٩)، وتأسيساً على ذلك تكون البيانات المدخلة للنموذجين خالية من المشكلات التي تهدد صحة النتائج.

٢/٢/٥: فيما يتعلق بالقوة التفسيرية للنموذجين فكما يتضح من جدولي رقم (٤)، (٥) جاءت قيمة معامل التحديد المعدل Adjusted R Square لتعادل ٢٦,٧% ، ٣٠,٢% في النموذجين الاول والثاني على الترتيب، وهو قيم مقبولة في مثل هذا النوع من البحوث.

#### جدول رقم (٤)

Regression		Model Summary <sup>b</sup>			
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.544 <sup>a</sup>	.296	.267	.0375494	1.934

a. Predictors: (Constant), Firm Age , Leverage, Ownership concentration, CEO Duality, Market to Book value, BIG4, Non Executives Ratio, , ROA, SIZE, Disclosure level

b. Dependent Variable: ABS Discretionary Accruals

جدول رقم (٥)

Regression		Model Summary <sup>b</sup>			
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
2	.579 <sup>a</sup>	.335	.302	.0366550	1.899

a. Predictors: (Constant), Firm Age , Leverage, Ownership concentration, CEO Duality, Disclosure Pattern, Market to Book value, BIG4, Non Executives Ratio, Disclosure coverage, ROA, SIZE, Disclosure level

b. Dependent Variable: ABS Discretionary Accruals

من ناحية اخرى يتضح من جدولي تحليل التباين رقم (٦)، (٧) ان علاقة الانحدار في مجملها معنوية تماما سواء في النموذج الاول أو النموذج الثاني حيث ( P value = 0.000) في كلا النموذجين.

جدول رقم (٦)

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.143	10	.014	10.156	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.340	241	.001		
	Total	.483	251			

a. Predictors: (Constant), Firm Age , Leverage, Ownership concentration, CEO Duality, Market to Book value, BIG4, Non Executives Ratio, , ROA, SIZE, Disclosure level

b. Dependent Variable: ABS Discretionary Accruals

جدول رقم (٧)

ANOVA <sup>b</sup>						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
2	Regression	.162	12	.013	10.040	.000 <sup>a</sup>
	Residual	.321	239	.001		
	Total	.483	251			

a. Predictors: (Constant), Firm Age , Leverage, Ownership concentration, CEO Duality, Disclosure Pattern, Market to Book value, BIG4, Non Executives Ratio, Disclosure coverage, ROA, SIZE, Disclosure level

b. Dependent Variable: ABS Discretionary Accruals

٣/٢/٥: بالتركيز على معامل الانحدار للمتغير المستقل بالنموذج الاول وهو مستوى الافصاح الاجتماعي Disclosure level بجدول رقم (٨) يتبين انه جاء معنوياً (P value = 0.004)، كما جاءت قيمته سالبة، وعليه يتم رفض الفرضية البحثية الاولى في صيغة العدم، وقبول الصيغة البديلة لها بوجود علاقة عكسية بين درجة وفاء شركات العينة بمسئوليتها الاجتماعية) معبراً عنها بمستوى الافصاح الاجتماعي) وادارتها للأرباح، وهو ما يعني ان شركات العينة تسلك سلوكاً اخلاقياً في الممارسة والافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية، ومن ثم لا تستخدم انخراطها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ادارتها للأرباح.

جدول رقم (٨)

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1 (Constant)	.061	.040		1.526	.128		
Disclosure level	-.035	.012	-.175	-2.880	.004	.791	1.264
CEO Duality	.008	.010	.050	.852	.395	.857	1.167
OWN concentration	-.013	.013	-.060	-1.018	.310	.846	1.183
Non Executives Ratio	.014	.023	.036	.592	.554	.807	1.238
Leverage	.033	.013	.164	2.474	.014	.667	1.500
SIZE	-.003	.002	-.085	-1.216	.225	.599	1.668
ROA	.227	.028	.526	8.216	.000	.713	1.403
Market to Book value	.001	.001	.046	.746	.456	.754	1.327
BIG4	.003	.006	.029	.463	.643	.764	1.310
Firm Age	.002	.004	.035	.577	.564	.814	1.229

a. Dependent Variable: ABS Discretionary Accruals

٤/٢/٥: بالتركيز على معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة بالنموذج الثاني  
بجدول رقم (٩) وهي مستوى الافصاح الاجتماعي Disclosure level،  
ونمط الافصاح الاجتماعي Disclosure Pattern، ودرجة شمول الافصاح  
الاجتماعي Disclosure coverage يتبين انها جاءت جميعاً معنوية، حيث  
جاءت قيم (P value < 0.01) بالنسبة لمتغيرين المستقلين مستوى  
الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله، في حين جاءت قيمة (P value < 0.1)  
بالنسبة للمتغير المستقل نمط الافصاح الاجتماعي حيث بلغت  
٠,٠٦٩، وهو ما يعني ابتداءً رفض الفرضية الثانية في صيغة العدم  
وقبولها في الصيغة البديلة التي تشير الى وجود علاقة بين المتغيرات  
المستقلة الثلاثة التي تعكس جوانب الافصاح الاجتماعي المختلفة وادارة  
الارباح، ولتحديد اتجاه هذه العلاقة يتعين مراجعة اشارات معاملات الانحدار  
للمتغيرات المستقلة الثلاثة حيث يتبين انها جاءت سالبة بالنسبة للمتغير  
المستقل مستوى الافصاح الاجتماعي (كما هو الحال في النموذج الاول)،  
وموجبة بالنسبة للمتغيرين المستقلين الاخرين نمط الافصاح الاجتماعي  
ودرجة شموله، وحيث انه في النموذج الثاني نولي الاهتمام فقط لنمط  
الافصاح الاجتماعي ودرجة شموله للتعبير عن وفاء شركات العينة  
بمسئوليتها الاجتماعية، ولا يتم التعويل على مستوى الافصاح الاجتماعي  
كمتغير ينوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية، لذا تكون  
العلاقة طردية بين درجة وفاء الشركات السعودية بمسئوليتها الاجتماعية  
وادارة الارباح، بما يعني ان ادارة هذه الشركات في المتوسط تسلك سلوكاً  
انتهازياً في الممارسة والافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية، حيث تستخدم  
انخراطها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ممارستها لإدارة  
الارباح.

جدول رقم (٩)

Coefficients<sup>a</sup>

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
2 (Constant)	.014	.042		.329	.743		
Disclosure Level	-.096	.022	-.479	-4.429	.000	.238	4.207
Disclosure Pattern	.007	.004	.117	1.830	.069	.684	1.462
Disclosure Coverage	.015	.005	.295	2.856	.005	.260	3.842
CEO Duality	.004	.010	.026	.446	.656	.844	1.185
OWN concentration	-.005	.013	-.023	-.400	.689	.821	1.218
Non Executives Ratio	.015	.023	.039	.658	.511	.793	1.262
Leverage	.023	.014	.114	1.657	.099	.586	1.708
SIZE	-.001	.002	-.045	-.610	.543	.505	1.981
ROA	.206	.028	.476	7.418	.000	.676	1.480
Market to Book	.001	.001	.061	1.001	.318	.746	1.341
BIG4	.002	.005	.019	.318	.751	.759	1.318
Firm Age	.003	.004	.047	.806	.421	.803	1.246

a. Dependent Variable: : ABS Discretionary Accruals

وتأسيساً على نتائج اختبار فرضيتي البحث يتضح جلياً أن المتغيرات التي تنوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية قد يكون لها تأثير بالغ على نتائج علاقتها بإدارة الأرباح، وهو ما يفسر جانب من أسباب تباين نتائج الدراسات السابقة التي اختبرت هذه العلاقة، والتي كانت محيرة في بعض الأحيان، حيث جاءت متضاربة حال اختبارها على بيئة الأعمال الواحدة أكثر من مرة، كما تشير إلى أهمية عدم التعويل على مستوى الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وحده في الحكم على درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية وأنه ينبغي أخذ جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي الأخرى في الاعتبار عند الحكم عليها.

## خلاصة البحث ونتائجه

استهدف البحث استكشاف العلاقة بين درجة وفاء الشركات السعودية غير المالية بمسئوليتها الاجتماعية وإدارتها للأرباح خلال الفترة (٢٠١٤ - ٢٠١٦)، وذلك في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي، وبحث مدى توافق النتائج أو تضاربها. ولتحقيق هذا الهدف استند البحث بشكل أساسي على إطار نظري مستمد من نظرية الإشارة لتحديد مدى قدرة جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي المختلفة (مستوى ونمط الإفصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله) على التعبير عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية عند دراسة علاقتها بإدارة الأرباح، كما عمد إلى صياغة واختبار فرضيتين بحثيتين لدراسة مدى توافق أو تتضارب نتائج العلاقة المعنية في ظل البدائل المختلفة التي تنوب عن درجة وفاء المنشأة بمسئوليتها الاجتماعية والتي توفرها جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

من ناحية أخرى للوصول إلى توصيف دقيق للعلاقة بين درجة وفاء شركات العينة بمسئوليتها الاجتماعية (معبراً عنها بالبدائل المختلفة التي تنوب عنها) وإدارتها للأرباح (معبراً عنها بالاستحقاقات الاختيارية المطلقة) فقد تم ضم تسعة متغيرات ضابطة شائعة الاستخدام في الدراسات السابقة، أربعة منها مقيسة بفترة ابطاء سنة واحدة عن المتغير التابع، وهي نسبة المديونية أو الرفع المالي، وحجم الشركة، والربحية، والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية، أما الخمسة الباقية فمقيسة بالتزامن مع المتغير التابع وهي الدور المزدوج للمدير التنفيذي الأول، وتركز الملكية، ونسبة أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وكفاءة مكتب المراجعة، وعمر الشركة.

كذلك تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد في اختبار فرضيات البحث، واسلوب تحليل المحتوى لتوفير البيانات اللازمة لاختبارها، حيث تم فحص التقارير المالية المنشورة لكافة الشركات السعودية المدرجة في سوق المال السعودي في اعوام ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦م وذلك بعد استبعاد المؤسسات المالية من بنوك وشركات تأمين حيث لها طبيعة وقوانين خاصة تحكمها تستدعي دراستها بشكل

مستقل، كذلك بعد استبعاد الشركات غير مكتملة البيانات خلال هاتين السنتين، ومن ثم بلغت عينة البحث ٢٥٢ مشاهدة تمثل ٨٤ شركة تم توزيعها على ست صناعات اساسية.

هذا وتتمثل اهم النتائج التي توصل اليها البحث فيما يلي:

أولاً: استناداً الى نظرية الاشارة (وعلى خلاف ما هو مألوف ومستخدم في البحث المحاسبي الايجابي) فقد تبين أن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية يحددها وينوب عنها بشكل اكثر احكاماً نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله، وانه لا يمكن التعويل على مستوى الافصاح الاجتماعي أو على عدد الممارسات المفصح عنها في تحديدها أو الانابة عنها، فعلى العكس من نمط الافصاح المحاسبي ودرجة شموله يتعامل مستوى الافصاح الاجتماعي مع كافة الممارسات الاجتماعية على انها متساوية من حيث اهميتها النسبية، ومن ثم لا يأخذ في الاعتبار مدى قوة أو ضعف هذه الممارسات ودرجة مصداقيتها والتي تشكل مجتمعة تقييم اصحاب المصالح الاساسيين وردود افعالهم حول اداء المنشأة الاجتماعي.

ثانياً : من خلال تحليل الاحصائيات الوصفية تبين أن معظم الشركات غير المالية بالسوق السعودي والتي شملتها العينة قد مارست ادارة الارباح بدرجات متفاوتة خلال الفترة موضع الدراسة ( ٢٠١٤ - ٢٠١٦ )، كما انها تميل اكثر الى تخفيض الربح من خلال ادارتها للأرباح، من ناحية اخرى بلغ مستوى الافصاح الاجتماعي في المتوسط حوالي ٥٧%، ووصل في بعض شركات العينة الى ٩٤% مما يشير الى زيادة وعي الشركات السعودية بأهمية الممارسة والافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية، وفيما يتعلق بنمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي فقد بلغت نسب افصاح شركات العينة بنمط الافصاح الوصفي والكمي والنقدي ٣٣,٣%، ٤٩,٦%، ١٧,١% على الترتيب ، ومن حيث درجة شمول الافصاح المحاسبي الاجتماعي لأبعاد المسؤولية الاجتماعية الاربعة ( العاملين، العملاء، المجتمع، البيئة) فقد تبين انه يغطي في المتوسط ما بين ثلاثة الى اربعة ابعاد منها، وهو ما



يشير الى وعي الشركات السعودية بأهمية تلبية احتياجات القطاعات المتنوعة من اصحاب المصالح الاساسيين.

ثالثاً: جاءت نتائج اختبار فرضيتي البحث لتشير الى وجود علاقة عكسية بين ادارة شركات العينة للأرباح ودرجة وفائها بمسئوليتها الاجتماعية معبراً عنها بمستوى الافصاح الاجتماعي، وهو ما يعني ان شركات العينة تسلك سلوكاً اخلاقياً في الممارسة والافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية، ومن ثم لا تستخدم انخراطها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ادارتها للأرباح. وكذلك جاءت النتائج ايضاً لتشير الى وجود علاقة طردية بين ادارة شركات العينة للأرباح ودرجة وفائها بمسئوليتها الاجتماعية معبراً عنها بنمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله، وهو ما يعني ان شركات العينة تسلك سلوكاً انتهازياً في الممارسة والافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية، ومن ثم تستخدم انخراطها في الوفاء بمسئوليتها الاجتماعية كقناع يخفي ادارتها للأرباح.

رابعاً: من نتائج اختبار فرضيتي البحث يتضح جلياً ان المتغيرات التي تنوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية قد يكون لها تأثير بالغ على نتائج علاقتها بإدارة الأرباح، وهو ما يفسر جانب من اسباب تباين نتائج الدراسات السابقة التي اختبرت هذه العلاقة، والتي كانت محيرة في بعض الاحيان، حيث جاءت متضاربة حال اختبارها على بيئة الاعمال الواحدة اكثر من مرة، كما تشير الى اهمية عدم التعويل على مستوى الافصاح المحاسبي الاجتماعي وحده في الحكم على درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية وانه ينبغي اخذ جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي الاخرى(وهي نمط الافصاح المحاسبي الاجتماعي ودرجة شموله) في الاعتبار عند الحكم عليها.

اخيراً ينبغي الاشارة الى ان البحث الحالي حاول القاء الضوء على جانب لم يتعرض له البحث المحاسبي الوضعي في مجال الافصاح الاجتماعي، حيث ركز على بحث العلاقة بين ادارة الأرباح ودرجة وفاء المنشآت بمسئوليتها الاجتماعية معبراً عنها ببدايل مختلفة مشتقة من جوانب الافصاح المحاسبي الاجتماعي، كما يلفت الانتباه الى دور المتغيرات التي تنوب عن درجة وفاء المنشآت بمسئوليتها

الاجتماعية في التأثير على نتائج دراسة علاقتها بالظواهر المختلفة، كذلك دور جوانب الإفصاح المحاسبي الاجتماعي وما تحمله من رسائل في التأثير على تقييم وردود افعال اصحاب المصالح الاساسيين، وهو ما يفتح الطريق امام بحوث مستقبلية تركز على هذه الجوانب.

## قائمة المراجع

### أ - المراجع العربية:

- عبد المجيد، حميده محمد (٢٠١٢)، " نموذج مقترح لقياس العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية للشركات وإدارة الأرباح"، *الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها*، مج ٣٢، ع ١: ٣٣٧-٣٧٢.
- عبد المنعم، ريم محمد محمود (٢٠١٧)، " أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة اختبارية في الشركات المساهمة المصرية" *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، مج ٤١، ع ٢: ٦١-١٠٣.

### ب - المراجع الاجنبية:

- Aras, G., Aybars, A. and Kutlu, O. (2010), " Managing corporate performance: Investigating the relationship between corporate social responsibility and financial performance in emerging markets", *International Journal of Productivity and Performance Management*, Vol. 59, No.3: 229-254.
- Backhaus, K. B., Stone, B. A. and Heiner, K. (2002), "Exploring the relationship between corporate social performance and employer attractiveness", *Business and Society*, Vol. 41, NO.3: 292-318.
- Berman, S. L., Wicks, A. C., and Jones, T. M. (1999)," Does stakeholder orientation matter? The relationship between stakeholder management models and firm financial performance", *Academy of Management Journal*, Vol. 42, NO.5: 488-506.
- Bozzolan, S., Fabrizi, M., Mallin, C. A. and Michelon, G. (2015)," Corporate Social Responsibility and Earnings Quality:

- International Evidence", *The International Journal of Accounting*, Vol. 50, NO. 4: 361-396.
- Brammer, S., & Millington, A. (2005)," Corporate reputation and philanthropy: an empirical analysis", *Journal of Business Ethics*, Vol.61, NO.1: 29-44.
  - Brammer, S., & Millington, A. (2008)," Does it pay to be different? An analysis of the relationship between corporate social and financial performance", *Strategic Management Journal*, Vol. 29, NO.1: 1325-1343.
  - Burritt, R.L. and Schaltegger, S. (2010), "Sustainability accounting and reporting: fad or trend?", *Accounting, Auditing and Accountability Journal*, Vol. 23, No. 7: 829-846.
  - Carroll, A. B. (1979)," A three-dimensional model of corporate social performance", *Academy of Management Review*, Vol. 4, No. 47: 497-505.
  - Carroll, A. B., & Buchholtz, A. K. (2008), "*Business and society: Ethics and stakeholder management*", (7th ed.). Mason, OH: South- eastern / Cengage Learning.
  - Cheng, S., Lin, Z. and Wong, W. (2015), " Corporate social responsibility reporting and firm performance: evidence from China", *Journal of Management and Governance* (on- line), Accessed November 14, 2016, DOI 10.1007/s10997-015-9309-1.
  - Chih, H., C. Shen, and F. Kang. (2008), " Corporate social responsibility, investor protection, and earnings management: Some international evidence", *Journal of Business Ethics*, Vol. 79, No. (1/2): 179–198.
  - Connelly B. L., Certo, S. T., Ireland, R. D. and Reutzel, C. R. (2011)," Signaling theory: a review and assessment", *Journal of Management*, Vol. 37, No. 1: 39-67.
  - Dechow, P. M., Sloan, R. G. and Sweeney, A. P. (1995)," Detecting Earnings Management", *The Accounting Review*, Vol.70, No. 2: 193-225.
  - DeFond, M., and K. R. Subramanyam. (1998), " Auditor changes and discretionary accruals", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.25, No. 1: 35–67.
  - Dienes, D., Sassen, R. and Fischer, J. (2016) " What are the drivers of sustainability reporting? A systematic review", *Sustainability Accounting and Policy Journal*, Vol. 7, No. 2: 154-189.

- Garriga, E., and D. Mele´. (2004)," Corporate social responsibility theories: Mapping the territory", *Journal of Business Ethics*, Vol. 53, No. (1/2): 51–71.
- Gras-Gil, E., Manzano, M. P. and Fernandez, J. H.( 2016)," Investigating the relationship between corporate social responsibility and earnings management: Evidence from Spain", *Business Research Quarterly*, Vol.19, No.3: 289-299.
- Habbash, M. S. (2017), " Corporate social responsibility disclosure, financial performance and firm value: the case of Saudi Arabia", *Arab Journal of Administrative Sciences*, Vol. 24, No.1: 81-105.
- Hemingway, C., and Maclagan, P. (2004)," Managers’ personal values as drivers of corporate social responsibility ", *Journal of Business Ethics*, Vol.50, No. 1: 33–44.
- Hillman, A. J. and Keim, G. D. (2001), "Shareholder Value, Stakeholder Management, and Social Issues: What's the Bottom Line?", *Strategic Management Journal* ,Vol. 22, No. 2: 125-139.
- Hong, Y. & Andersen, M.L. (2011)," The Relationship between Corporate Social Responsibility and Earnings Management: an Exploratory Study", *Journal of Business Ethics*, Vol .104, No. 4: 461-471.
- Hull, C. E., & Rothenberg, S. (2008)," Firm performance: the interactions of corporate social performance with innovation and industry differentiation", *Strategic Management Journal*, Vol. 29, No. 7:781-789.
- Husam, B. and Khaled, H. (2012)," Does asymmetric information drive UK dividends propensity?", *Journal of Applied Accounting Research*; Vol. 13 No. 3: 284-297.
- Jensen, M., and Meckling, W. (1976)," Theory of the firm: Managerial behavior, agency cost and capital structure", *Journal of Financial Economics* , Vol. 3, No. 4: 305–360.
- Johnson, R. A., and Greening, D. W. (1999)," The effects of corporate governance and institutional ownership types on corporate social performance", *Academy of Management Journal*, Vol.42, No. 5:564-576.
- Jones, J. (1991), "Earnings management during import relief investigations", *Journal of Accounting Research*, Vol. 29, No. 2: 193–228.

- Jones, T. (1995)," Instrumental stakeholder theory: A synthesis of ethics and economics", *The Academy of Management Review*, Vol. 20, No. 2: 404–437.
- Julie, C., Norziana, L. and Muftah, N. (2011), " Voluntary disclosure research: Which theory is relevant", *The Journal of Theoretical Accounting Research*; New Rochelle, Vol. 6, No.2: 77-95.
- Kacperczyk , A.(2009) , "With greater power comes greater responsibility? takeover protection and corporate attention to stakeholders", *Strategic Management Journal* ,Vol. 30, No. 3: 261-285.
- Kai, L. and Xinlei, Z. (2008), "Asymmetric Information and Dividend Policy", *Financial Management*; Tampa, Vol. 37, No.4: 673-694.
- Kim, Y., Park, M.S. & Wier, B. (2012), "Is Earnings Quality Associated with Corporate Social Responsibility?", *The Accounting Review*, Vol.87, No. 3: 761-796.
- Klein, A. (2002),"Audit committee, board of director characteristics, and earnings management", *Journal of Accounting and Economics*, Vol.33, No. 3: 375–400.
- Kloviene, L. and Speziale, M.-T. (2014), "Sustainability reporting as a challenge for performance measurement: literature review", *Economics and Business*, Vol. 26: 44-53.
- Kothari, S.P., Leone, A.J. and Wasley, C.E. ( 2005 ), " Performance matched discretionary accrual measures ", *Journal of Accounting and Economics* , Vol. 39, No. 1: 163 - 197.
- Litt, B., Sharma, D. S. & Sharma, V. D. (2014)," Environmental initiatives and earnings management", *Managerial Auditing Journal*, Vol. 29, No. 76–106.
- Luo, X.and Bhattacharya, C. B. (2006)," Corporate social responsibility, customer satisfaction, and market value", *Journal of Marketing*, Vol.70, No.4:1-18.
- Mackey, A., Mackey, T. and Barney J.( 2007 ), "Corporate social responsibility and firm performance :Investor preferences and corporate strategies", *The Academy of Management Review*, Vol. 32, No. 3: 817–835.
- Margolis, J. D., Elfenbein, H. A. and Walsh, J. P. ( 2009), " *Does it pay to be good... and does it matter? A meta-analysis of the relationship between corporate social and financial*

*performance*", Working Paper, Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=1866371>

- Martinez-Ferrero, J., Banerjee, S. and Garcia-Sanchez, I. M.( 2016), "Corporate Social Responsibility as a Strategic Shield Against Costs of Earnings Management Practices" , *Journal of Business Ethics*, Vol.133, No. 2: 305-324.
- Martinez-Ferrero, J, and Garcia-Sanchez, I.M. (2015),"Is corporate social responsibility an entrenchment strategy? Evidence in stakeholder protection environments", *Review of Managerial Science*, Vol. 9, No.1: 89-114.
- Matsumura, E., Prakash, R. and Vera-Munoz, S. (2014), "Firm-value effects of carbon emissions", *The Accounting Review*, Vol. 89, No. 2: 695-724.
- McWilliams, A. and Siegel, D. (2000)," Corporate social responsibility and financial performance: correlation or misspecification?", *Strategic Management Journal*, Vol. 21, No.5: 603-609.
- McWilliams, A. and Siegel, D. (2001)," Corporate social responsibility: a theory of the firm perspective", *Academy of Management Review*, Vol.26, No. 1:117-127.
- McWilliams, A., Siegel, D., & Wright, P. M. (2006)," Guest editor's introduction. Corporate social responsibility: strategic implications", *Journal of Management Studies*, Vol.43, No. 1: 1-18.
- Morris, R. D. (1987), " Signalling, Agency theory and accounting policy choice", *Accounting and Business Research*, Vol. 18, No. 69: 47-56.
- Muttakin, M. B., Khan, A. and Azim, M. I. (2015)," Corporate social responsibility disclosures and earnings quality: Are they a reflection of managers' opportunistic behavior?", *Managerial Auditing Journal*, Vol.30, No. 3: 277-298.
- Orlitzky, M., Schmidt, F. L. and Rynes, S. L. (2003)," Corporate Social and Financial Performance: A Meta-analysis", *Organization Studies*, Vol. 24, No. 3: 403–441.
- Perez, A. (2015), "Corporate reputation and CSR reporting to stakeholders", *Corporate Communications: An International Journal*, Vol. 20, No. 1: 11-29.
- Peters, R. and Mullen, M. R. (2009), "Some evidence of the cumulative effective of corporate social responsibility on financial

performance", *The Journal of Global Business Issues*, Vol. 3, No. 1: 1-15.

- Prior, D. , Surroca, J. and Tribo, J.A. (2008), "Are Socially Responsible Managers Really Ethical? Exploring the Relationship Between Earnings Management and Corporate Social Responsibility", *Corporate Governance*, Vol.16, No. 3: 160-177.
- Russo, M. V., and Fouts, P. A. (1997)," A resource-based perspective on corporate environmental performance and profitability", *Academy of Management Journal*, Vol.40, No. 3: 534-559.
- Scholtens, B. and Kang, F-C. (2013), " Corporate Social Responsibility and Earnings Management: Evidence from Asian Economies", *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, Vol.20, No. 2: 95-112.
- Sen, S., and Bhattacharya, B. (2001)," Does doing good always lead to doing better? Consumer reactions to corporate social responsibility", *Journal of Marketing Research*, Vol.38, No. 2: 225-243.
- Simpson, W. and Kohers, T. (2002), " The Link Between Social and Financial Performance: Evidence from the Banking Industry", *Journal of Business Ethics*, Vol. 35, No. 2: 97– 109.
- Waddock, S. A. and Graves, S. B., (1997),"The Corporate Social Performance-Financial Performance Link", *Strategic Management Journal*, Vol. 18, No. 4: 303-319.
- Wright,P., Ferris,S. P., Hiller, J. S. and Kroll, M. (1995)," Competitiveness through Management of Diversity: Effects on Stock Price Valuation", *The Academy of Management Journal*, Vol. 38, No. 1:272-287.
- Yip, E., Staden, C.V. and Cahan, S. (2011), "Corporate social responsibility reporting and earnings management: the role of political costs", *Australasian Accounting Business and Finance*, Vol. 5, No. 3, pp. 17-33.
- Yusoff, H., Mohamad, S. S. and Darus, F. (2013),"The Influence of CSR Disclosure Structure on Corporate Financial Performance: Evidence from Stakeholders' Perspectives", *Procedia Economics and Finance*, Vol. 7: 213 – 22.

## ملحق رقم (١)

### مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركة

#### (١) بعد العاملين أو الموظفين:

- برامج تدريب وتطوير العاملين والمنح الدراسية.
- تطبيق نظم للصحة والسلامة المهنية في العمل.
- التفاعل والمشاركة مع العاملين وقياس درجة رضاهم.
- الحوافز الممنوحة للعاملين والتي تتعلق بالإسكان وتملك الاسهم ومكافآت التقاعد والمزايا العينية الأخرى الممنوحة لهم ولأسرهم.

#### (٢) بعد العميل أو جودة المنتج:

- إتاحة المعلومات عن جودة وسلامة المنتج.
- التسويق والإعلان عن المنتج.
- توافر نظم لخدمة العملاء وقياس درجة رضاهم.
- تمويل وتطبيق أبحاث تطوير المنتج.

#### (٣) بعد المجتمع المحيط:

- المساهمات في تدريب وتأهيل الخريجين لسوق العمل وتنمية المواهب.
- دعم ورعاية الأنشطة والفعاليات الرياضية والثقافية والترفيهية وغيرها.
- التبرعات والمساهمات الخيرية بما فيها دعم المؤسسات وحملات التوعية المختلفة.
- البرامج الموجهة لتقليل البطالة وتوظيف الاقليات Minority.

#### (٤) بعد البيئة الطبيعية:

- مكافحة التلوث وخفض الانبعاثات والعدم والنفايات ونتاج منتجات صديقة للبيئة.
- حسن استغلال الموارد وتدوير المخلفات.
- تبني برامج وحملات توعية لتجميل وتحسين البيئة والمحافظة عليها.
- استخدام الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة.